اجرامية تولدت من داخل التعبئة الحاقدة المعزولة بقرار حزبي قيادي ، يمثل الخط العام لسياسة الكتائب ضد الثورة الفلسطينية ولكن هذه الواقعة لما مثلته من استفزاز واجرام مكشوف بالنسبة للثورة الفلسطينية فقد سمحت لها بانتزاع **المبادرة الهجومية** مرحليا ، سياسيا وعسكريا بالرغم من كل عناصر الارتباك والعفوية التي شابت التحرك العام للثورة ، بينما فرضت من خلال التجسدات التكتيكية للمعركة وضعا من الانقسام داخل جبهة القوى المضادة اللبنانية **حيث لم يتمكن الصاعق الكتائبي المعبر عنه في شروط الصراع الملموسة بحادثة الباص — الجريمة ونتائجها الفورية ، من توحيد المعسكر المعادي للثورة وزجه ككتلة متماسكة في الصدام بسعر من تناقضاته وتفاوت قواه .** وهذا اساسا ما جعل كميل شمعون يسعى منذ اللحظة الاولى الى تجميد الصراع وطرح الوساطة والالحاح عليها رغم استنفاره السريع لكامل قوى حزب الوطنيين الاحرار منذ نهار الاحد ١٣/ ٤ ، وذلك ادراكا منه للمخاطر السلبية التي يحملها هكذا انفجار للصاعق الكتائبي . ومن ناحية اخرى ، فقد انعكس الاستقطاب السياسي العام الذي تولد عن حادثة الباص، بشكل **فرز قوى داخل مؤسسة الجيش** مما عطل احتمال اعلان حالة الطوارىء وشل المؤسسة نسبيا عن اية مبادرة مواجهة ممكنة .

وكان رد الثورة الفلسطينية على الصاعق الكتائبي يتسم **بحصر نطاق المعركة مع حزب الكتائب** دون سواه مما ادى بوجه عام الى توسيع جبهة الاصدقاء والمحايدين ، وقد تجلى ذلك منذ اليوم الاول للمؤامرة حيث سلطت النار سياسيا واعلاميا وعسكريا على الكتائب وحدها كما رافق ذلك تحرك واسع النطاق قامت به قيادة الثورة باتجاه مختلف القوى السياسية اللبنانية ، على اساس ادانة المجزرة الكتائبية في عين الرمانة والدفاع عن حقوق الثورة . وقد ترجمت قوى ميليشيا الثورة هذا الخط عسكريا ، حيث قادت سلسلة من العمليات الهجومية ضد مواقع ومؤسسات وعقارات كتائبية شملت غالبية المناطق اللبنانية ، وخاصة مدينة بيروت . وبموازاة الثورة الفلسطينية، اتى موقف الاحزاب والقوى الوطنية عنيفا في شجبه واستنكاره للمجزرة الكتائبية المجرمة . ومؤيدا بشكل واضح للثورة وداعيا للدفاع عنها وحمايتها . كما ان القوى الشعبية في الاحياء قد تحركت بقوة نحو المشاركة في القتال ودعم الثورة الفلسطينية ، فأقامت التجمعات الوطنية الحواجز والمتاريس في الاحياء الوطنية كما شاركت في عدد من العمليات العسكرية تحت قيادة الثورة الفلسطينية .

ومن جهة اخرى ، ساهمت الوساطة التي قام بها محمود رياض ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، كمندوب للرئيس السادات في الحد من تدهور الاوضاع سعيا الى تجميد الصراع واللحيلولة دون الوصول الى الانفجار السياسي العام لما يترتب عن ذلك من نتائج على الساحة العربية تهدد وضع الرئيس السادات في مفاوضاته المتجددة (بعد فشل كيسنجر في اذار ١٩٧٥) مع الادارة الاميركية سيما انه خرج من قمة الرياض مجددا مبايعة « التضامن العربي » لسياسته في المفاوضات .

وتوقفت المعركة عسكريا ، بانتهاء الجولة الاولى ، لتبدأ سياسيا ، من خلال بقاء وزارة رشيد الصلح او سقوطها ، فعمد حزبا الكتائب والاحرار الى زيادة الدفع باتجاه سقوط الوزارة مستفيدين من التناقض القائم بين جنبلاط والحلف الثلاثي، بينما جنبلاط والقوى الوطنية باتجاه المحافظة عليها . وبدأ الحديث في الاوساط الوطنية عن ضرورة اجراء تعديلات اساسية في هيكل النظام بينما اصرت الكتائب على الاستعانة بالجيش . واخذت الازمة السياسية تتفاقم باستقالة وزيري الكتائب والامير مجيد ارسلان من الحكومة الصلحية وتضامن كل من كميل شمعون وكامل الاسعد وجوزيف سكاف وطوني